قراءة سياسية في العقيدة العسكرية الروسية

(السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠)

د. نورهان الشيخ

في ٥ فبراير الماضى أصدر الرئيس الروسى ديمترى مدفيديف المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا ٢٠١٠ – ٢٠٢٠. وهذه هى الوثيقة الثالثة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى حيث سبق وأن صدرت العقيدة العسكرية الأولى فى ٢ نوفمبر١٩٩٣ خلال حقبة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، ثم العقيدة العسكرية لعام ٢٠٠٠، وأصدرها الرئيس فلاديمير بوتين فى ٢١ أبريل من العام نفسه. وتعتبر وثيقة عام ٢٠١٠ إمتداد لهذه الأخيرة مع تعديلها فى ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المحيطة بروسيا. الأمر الذى يشير إلى بدء مرحلة جديدة فى السياسة الخارجية والدفاعية الروسية عكست الوثيقة التوجهات العامة لها على نحو واضح، حيث تمثل الاطار العام الحاكم للسياسة الروسية على مدى العشر سنوات القادمة. فالعقيدة العسكرية، كما عرفها الجنرال جاريف رئيس أكاديمية العلوم العسكرية بوزارة الدفاع الروسية هي " إعلان حول سياسة الدولة في مجال الدفاع، حيث تتضمن منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولة ما، والترتيبات الواجبة لمواجهة التهديدات وضمان الأمن، ومنع الحروب والنزاعات المسلحة. وكذلك الرؤى المتطورة حول التشييد العسكري وتحضير البلاد والقوات المسلحة والفرق الأخرى للدفاع عن الوطن".

وخلافاً لوثيقة "أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي حتى عام ٢٠٣٠" التى تزامن اعتمادها مع التصديق على العقيدة العسكرية، ولم يتم نشرها وتداولها، فإن نص العقيدة العسكرية الجديدة تم نشره على الموقع الالكتروني للكرملين، الأمر الذى يؤكد كونها "إعلان" عن سياسة الدولة خلال المرحلة المقبلة.

وتتضمن الوثيقة الجديدة مقدمة توضيحية للمفاهيم والمصطلحات الاساسية المستخدمة في الوثيقة. وثلاثة أقسام أساسية، تضمن أولها الإشارة إلى "المخاطر والتهديدات العسكرية" الداخلية والخارجية، الحالية والمتوقعة لروسيا. وأشار ثانيها إلى "السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية" فى مواجهة التهديدات السابقة. فى حين ركز القسم الثالث على "الدعم

الاقتصادي والعسكري التقني لمستلزمات الدفاع"، وتحسين المجمع الصناعي العسكري وتزويد القوات المسلحة بأسلحة حديثة وتقنيات عسكرية متقدمة لتطوير قدراتها القتالية.

وفيما يلى تحليلاً لأهم ما تضمنته العقيدة العسكرية الروسية، ودلالاتها فيما يتعلق بالسياسة الروسية عامة وتجاه جوارها القريب المتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق على وجه الخصوص.

أولاً: تهديدات الأمن القومى الروسى:

بدأت الوثيقة بوصف عام للوضع الدولى شأنها شأن وثيقة عام ٢٠٠٠، وأشارت إلى أنه "رغم تراجع احتمال نشوب حرباً كبرى فإن الوضع الأمنى لروسيا أصبح أكثر سوءاً". وحددت الوثيقة أحد عشر تهديداً أمنياً يواجه روسيا من بينها خمس تهديدات عسكرية أرتبطت بالولايات المتحدة وسياساتها، من أهمها:

(١) توظيف قدرات حلف شمال الأطلنطى (الناتو) فى عمليات تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولى، حيث تتم هذه المهام خارج مظلة الأمم المتحدة وبدون قرار من مجلس الأمن الدولى، الأمر الذى لا يمكن روسيا من الإعتراض عليها إذا مثلت تهديداً مباشراً على أمن روسيا ومصالحها. ومثال ذلك قيام قوات الناتو في عام ١٩٩٩ بعمليات عسكرية فى كوسوفو بدون تفويض من الأمم المتحدة، ثم الاعتراف باستقلال الاقليم رغم قرار مجلس الامن الدولي الذى أكد وحدة وسلامة الأراضى الصربية، كما يعتبر الاحتلال الأمريكى للعراق مثالاً واضحاً لذلك أيضاً.

(٢) توسيع حلف شمال الأطلنطى، واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الإتحادية. فعلى حين تفكك الاتحاد السوفيتى وتم حل حلف وارسو رسمياً فى يوليو ١٩٩١ وانضمت دوله تباعاً إلى حلف الأطلنطى، لم يتم حل الأخير رغم كونه رمزاً للحرب الباردة، ولم تنجح الضغوط الأوربية التى قادتها فرنسا فى ذلك حيث أصرت الولايات المتحدة تدعمها بريطانيا على استمرار الحلف تأكيداً على استمرار دورها الفاعل فى أوربا، وأن هذا الدور لم ينتهى بانهيار الاتحاد السوفيتى. وقامت الولايات المتحدة فى

هذا السياق بطرح رؤية لدور الحلف فى فترة ما بعد الحرب الباردة تضمنت توسيع الحلف حتى حدود روسيا الاتحادية. وفى قمة حلف الأطلنطى فى مارس ٢٠٠٤ تم قبول عضوية سبع دول من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية (أستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا) رغم إن قدراتها العسكرية لا تؤهلها للإنضمام للحلف. صاحب ذلك تبنى البرلمان الأوكراني قراراً يمنح قوات الحلف حق المرور بالأراضي الأوكرانية. ثم اقتراح ضم كل من أوكرانيا وجورجيا لحلف الأطلنطى فى قمة الحلف فى أبريل ٢٠٠٨.

وقد عارضت روسيا فكرة توسيع الحلف منذ بدايات عملية التوسع مطلع التسعينات واعتبرته عملاً عدائياً ضدها. وانطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات أولها، عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التى قام الحلف لاحتوائها. وثانيها، أن توسيع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوربا، ويجعل الهدف الأساسى منه هو تطويق روسيا وعزلها عن أوربا. وثالثها، أن توسيع الحلف بدعوى حماية دول شرق ووسط أوربا من أى تهديد روسى مستقبلى لا أساس له من الصحة فى ظل التزام روسيا بسحب قواتها من ألمانيا الشرقية وباقى دول شرق أوربا ودول البلطيق، واحترامها لاستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

وخلال مؤتمر ميونيخ للسياسات الأمنية فى ١٠ فبراير ٢٠٠٧ أعلن الرئيس الروسى السابق ورئيس الوزراء الحالى فلاديمير بوتين أن "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا". وقال بوتين أن "بلاده تمتلك الحق فى السؤال عما يهدف اليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، فى حين أن التهديد الحقيقى العالمى يشكله الارهاب وأسلحة الدمار الشامل". الأمر الذى يؤكد أن روسيا تنظر إلى توسيع الحلف والسياسة الأمريكية فى هذا الخصوص على أنها مصدر خطر وتهديد لأمنها ومصالحها. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكى في منطقة الخليج العربي وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد حلف الاطلنطى ونشر الدرع المضاد للصواريخ فى دول أوروبا الشرقية.

(٣) نشر قوات أجنبية فى دول على حدود روسيا، والذى اعتبرته الوثيقة أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسية التي تواجهها الدولة الروسية. ويتضمن ذلك القواعد العسكرية الأمريكية فى شرق أوربا في كل من بلغاريا ورومانيا ، إلى جانب القواعد العسكرية للولايات المتحدة ودول الناتو التى تم إقامتها فى آسيا الوسطى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر وشملت قاعدة مناس فى قيرجيزستان، وخان أباد فى أوزبكستان الأمريكيتين، وقاعدة ترمذ الألمانية فى أوزبكستان، والقاعدة الفرنسية فى طاجيكستان. فلم تكتفى الولايات المتحدة بتوسيع عضوية حلف شمال الأطلنطى ونفوذه ليقف الحلف على الحدود الروسية المباشرة، وإنما شرعت فى تعزيز قدراته وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضاد للصواريخ. الأمر الذى جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريبا في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الإستراتيجية.

(٤) تتضمن قائمة المخاطر التي تهدد روسيا أيضاً وفقا للوثيقة "عسكرة الفضاء" ونشر اسلحة استراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الاصابة، إلى جانب نشر منظومة الدرع الصاروخية التى ترى روسيا إنها "تهدد الاستقرار العالمي وتخل بالتوازن العسكري في مجال الصواريخ النووية". وتؤدي إلى إضعاف قدراتها الاستراتيجية للردع حيث تحرم روسيا من القدرة على توجية الضربة الثانية الرادعة للولايات المتحدة فى حال قيام الأخيرة بالهجوم على روسيا، ومن ثم تكون روسيا دون قوة ردع حقيقة تضمن أمنها وسلامة شعبها.

وكانت أزمة الدرع المضاد للصواريخ قد بدأت عقب إعلان الولايات المتحدة فى يناير ٢٠٠٧ عن خطتها لإقامة درع مضاد للصواريخ يتضمن نظام لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. واعتبرت روسيا الدرع تهديداً مباشراً لها خاصة فى ظل انسحاب الولايات المتحدة من جانب

واحد، من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتى السابق، فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠١. وعدم توقيع دول حلف الأطلنطى على الاتفاقية المعدلة لمعاهدة القوات التقليدية في أوربا التى وافقت عليها القمة السادسة لمنظمة الأمن والتعاون الأوربي باسطنبول عام ١٩٩٩، والتى تستوعب من وجهة النظر الروسية المستجدات التى أدى إليها انتهاء الحرب الباردة. وقد صدقت روسيا على المعاهدة المعدلة عام ٢٠٠٤، كما صدقت عليها بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا، ورفضت دول حلف الأطلنطى جميعاً القيام بذلك.

ورغم إن الرئيس أوباما أعلن في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩ عن تراجع الولايات المتحدة عن مشروع الدرع الأمريكى المضاد للصواريخ بالصورة الأولية التى تم طرحها، وأن الولايات المتحدة أعادت النظر في خططها الرامية الى نشر عناصر من منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية، وأن بلاده ستبني منظومة درع صاروخية أكثر تطورا وأقل تكلفة، مؤكداً على أن الولايات المتحدة ستراعي مصالح روسيا في خططها الجديدة. إلا إنه تم فى مايو ٢٠١٠ نشر صواريخ "باتريوت" الأمريكية فى بولندا على مشارف مدينة مورونج، على بعد ١٠٠ كم من الحدود الروسية بدلاً من ضواحي وارسو كما كان مقررا سابقا. ورغم تأكيد الخبراء العسكريين أن صواريخ "باتريوت" غير قادرة من الناحية التقنية على اعتراض الصواريخ الروسية، وأن القوات الأمريكية واجهت صعوبات حتى في اعتراض صواريخ "سكود" العراقية القديمة بواسطة صواريخ "باتريوت" في حرب "عاصفة الصحراء"، فإنها تظل خطوة ترى روسيا أنها تستهدفها وتمثل تهديد لأمنها.

يضاف إلى التهديدات الرئيسية السابقة مجموعة من المخاطر والتهديدات التى لا تتضمن مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة والناتو، بل ربما توفر فرصة للتعاون بين الجانبين، وأهمها:

- خطر الانتشار النووى، و"النزعة الخاصة بنشر التكنولوجيا النووية والكيمياوية والبيولوجية وصنع أسلحة الدمار الشامل".

- تنامي الارهاب الدولي.
- التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار فى عدد من دول الجوار الروسى مثل جورجيا والصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول أقليم قره باخ، وكذلك فى أفغانستان.
- الصراع المتفاقم من اجل الاستحواذ على موارد الطاقة والوقود وغيرها من المواد الخام، كما حدث عندما احتلت الولايات المتحدة العراق للسيطرة على مخزونها النفطى.
- التهديدات الداخلية وفى مقدمتها الارهاب وعدم الاستقرار في شمال القوقاز.

ثانياً: سبل مواجهة هذه التهديدات:

أشارت العقيدة العسكرية إلى مجموعة من الآليات لمواجهة التهديدات السابقة، أهمها:

(١) استخدام السلاح النووى:

تمنح العقيدة العسكرية الجديدة روسيا الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان ضدها أو ضد حلفائها باستخدام السلاح النووي أوغيره من أسلحة الدمار الشامل. فقد جاء فيها: "ضمن اطار تنفيذ اجراءات الردع الاستراتيجية يُسمح لروسيا الاتحادية باستخدام السلاح النووي ردا على أي عدوان عليها أو على حلفائها يستخدم فيه السلاح النووي أو أي نوع أخر من اسلحة الدمار الشامل، وكذلك في حالة العدوان على روسيا الاتحادية باستخدام الاسلحة التقليدية اذا كان هذا يهدد كيان الدولة".

فخلافاً للعقيدة العسكرية لعام ٢٠٠٠، والتى كانت تقصر استخدام روسيا للسلاح النووي فى حالة تعرضها لهجوم نووي أو فى حالة الحرب الواسعة النطاق التي تُشن ضدها، تقضى العقيدة العسكرية الروسية الجديدة باستخدام السلاح النووي لصد العدوان باستخدام الاسلحة التقليدية، وفي الحروب الاقليمية والمحدودة النطاق، إذا مثلت تهديداً خطيراً لوجود الدولة الروسية.

وقد برر نيقولاي باتروشيف سكرتير مجلس الامن القومي الروسي في تصريح ادلى به لصحيفة" ازفيستيا" الروسية ذلك بأن تحليل الوضع العسكري الاستراتيجي في العالم

وآفاق تطوره حتى عام ٢٠٢٠ تدل على أن الساحة العالمية تشهد الانتقال من النزاعات الواسعة النطاق الى حروب ونزاعات محدودة النطاق، هذا إلى جانب تنامى الارهاب وامكانية حصول الجماعات الارهابية على مواد نووية.

وبالإضافة الى ذلك ثمة احتمال لاستخدام السلاح النووي وفقا لظروف الموقف ونوايا العدو المحتمل. ولا يستبعد توجيه ضربة نووية استباقية اذا اقتضت ذلك مسوغات صيانة الأمن القومي الروسى والاوضاع الحرجة الناجمة عنه. فقد كانت العقيدة العسكرية السوفيتية تنظر إلى استخدام السلاح النووي كرد على أي ضربة نووية معادية فقط، وكان الاتحاد السوفيتى والصين هما الدولتان الوحيداتان اللتان تعلنا إلتزامهما بمبدأ عدم المبادرة باستخدام السلاح النووى "no – first – strike policy". فإمكانية استخدام الضربة النووية الإستباقية ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العقيدة العسكرية الروسية لعام ١٩٩٣، ثم في العقيدة الصادرة عام ٢٠٠٠ والعقيدة العسكرية الجديدة.

ويظل أساس العقيدة الروسية الردع النووى الدفاعى Defensive Nuclear Deterrence على عكس العقيدة الأمريكية التى تقوم على الردع الهجومى Offensive Nuclear Deterrence وتطوير برامجها الصاروخية وإستغلال الفضاء ليكون لديها قدرات واسعة للضربة النووية الأولى. وقد سبق وأن اقترحت روسيا، ومن قبلها الاتحاد السوفيتى، توقيع معاهدة تحظر على القوى النووية المبادرة باستخدام السلاح النووى فى الضربة الأولى، إلا أن الولايات المتحدة والدول الغربية رفضت المقترح. كما تعارض روسيا بشدة حل أي نزاع باستخدام القوة وخاصة استخدام السلاح النووي، وكانت دائما مع نزع السلاح ومنع انتشار الاسلحة النووية، وللوصول إلى "عالم بدون سلاح نووي والذى يُوجب على الولايات المتحدة والدول الأخرى الاعضاء في " النادي النووي " التخلي عن قدراتهم النووية العسكرية وليس فقط روسيا.

(٢) نشر قوات روسية خارج الحدود:

العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تتضمن حق روسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها وكذلك للمحافظة على السلم والامن في العالم. حيث ورد فيها: "بهدف الدفاع وحماية مصالح روسيا الاتحادية ومواطنيها ومساندة السلم والامن العالمي فإن تشكيلات من القوات المسلحة الروسية يمكن ان تستخدم عمليا خارج حدود روسيا الاتحادية اعتماداً على مبادئ وبنود القانون الدولي المعترف بها والاتفاقيات الدولية الروسية والقانون الفيدرالى".

وبهذا تكون العقيدة العسكرية الروسية الجديدة قد وسعت نطاق إرسال قوات روسية للخارج والذى كان رهناً فى الماضى بتهديد وشيك على روسيا ذاتها أو فى إطار قوات حفظ سلام تحت قيادة الأمم المتحدة. فقد أقرت الوثيقة الجديدة نشر قوات روسية بناء على قرار من منظمة كومنولث الدول المستقلة، أو لحماية الروس الموجودين فى جمهوريات أخرى ضد أى اعتداءات أو هجمات كما حدث فى جورجيا عام ٢٠٠٨. الأمر الذى يتيح لروسيا التدخل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق لحماية الأقليات الروسية بها.

وقد سبق وأن تم في اكتوبر ٢٠٠٩ اقرار تعديلات على قانون " الدفاع " والتي على ضوئها يمكن لتشكيلات من القوات المسلحة الروسية ان تستخدم عمليا في خارج حدود روسيا بهدف ردع اي هجوم على التشكيلات العسكرية لروسيا الاتحادية وغيرها من القوات المرابطة خارج روسيا، وكذلك بهدف صد أو ردع هجوم عسكري على دولة أخرى قدمت طلبا بذلك الى روسيا، أو بناءً على قرار صادر عن مجلس الامن الدولي وغيره من منظمات الامن الجماعي. ولحماية مواطني روسيا الاتحادية خارج روسيا من اعتداء مسلح. ويصدر قرار استخدام القوات المسلحة الروسية خارج روسيا من رئيس روسيا بموجب القانون.

(٣) تطوير المؤسسة العسكرية الروسية:

تضمنت العقيدة العسكرية الجديدة أيضاً النص على تطوير المؤسسة العسكرية الروسية، والتخطيط العسكري وتزويد القوات المسلحة بالسلاح والتقنية الحربية الحديثة.

وقد سبق وأن صادق الرئيس مدفيديف في نهاية عام ٢٠٠٨ على البنية الجديدة للجيش والاسطول للفترة حتى عام ٢٠٢٠، والتى تتضمن تغيرات جوهرية في بنية وقوام القوات المسلحة، بحيث تتألف من وحدات صغيرة العدد وسريعة الانتشار محلياً وإقليمياً، مزودة بأسلحة متقدمة وتقنية حربية خاصة ومستعدة للتعامل الفعال والسريع مع جميع المخاطر والتهديدات.

فى هذا الاطار، تم تزويد القوات الإستراتيجية الروسية بصواريخ جديدة من طراز "توبول – م" و"ر س–٢٤"، والقوات البرية بدبابات جديدة من طراز "ت–٩٠" ومدرعات "ب إم ب–٣". والقوات الجوية بطائرة جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من المقاتلات. كما سيتم تزويد الأسطول الروسى بخمس أو ست حاملات طائرات جديدة، يُفترض أن يبدأ العمل في تصنيعها في عام ٢٠١٢ حيث تملك روسيا حاملة طائرات واحدة تعرف باسم "الأدميرال كوزنيتسوف". وسيدعم حاملات الطائرات الروسية قاذفات لا تمتلكها الولايات المتحدة وهى طائرات "تو–٢٢ م–٣" التي تحمل صواريخ خُصصت لأغراض تدمير السفن العسكرية، وتملك روسيا أكثر من ٢٣٠ طائرة من هذا الطراز. سيتم دعم القوات البحرية الروسية أيضاً بثمانية غواصات جديدة تعمل بالطاقة النووية قبل عام ٢٠١٧، وتمتلك روسيا ٦ غواصات مجهزة بصواريخ حربية عابرة للقارات، أي قادرة على الوصول إلى الولايات المتحدة، بينما تمتلك الولايات المتحدة ١٨ غواصة من هذا النوع. أولها، تحمل اسم "يوري دولجوروكي"، وسيتم تسليح هذه الغواصة بصواريخ جديدة أطلق عليها اسم "بولافا–م" تحمل رؤوسا نووية وتبلغ مداه ٨٠٠٠ كيلومتر، وهو قيد الاختبار. أيضاً تم تزويد الأسطول الروسى فى البحر الأسود بكاسحة الألغام "الأدميرال زاخاريين" التى لم يسبق لها مثيل في سلاح البحرية الروسية، فهي الأولى المجهزة بتقنية جديدة تنتمي إلى الجيل الخامس من تقنيات البحث عن الألغام.

(٤) تطوير الصناعات العسكرية:

كما تتناول العقيدة بالاضافة الى الجوانب العسكرية البحتة مسائل التأمين العسكري والاقتصادي، ومن أهمها مسألة تطوير مجمع الصناعات الحربية. فهناك اهتمام خاص بتطوير الصناعات العسكرية ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية فى سوق السلاح. فخلال الشهور السبع الأولى فقط من عام ٢٠٠٧ حصل الجيش الروسي على ٣٦ نموذجا من الأسلحة الجديدة. وقد كان ذلك وراء نجاح روسيا فى تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أى نظام دفاعى بما فى ذلك الدرع الصاروخى الأمريكى الذى كان من المزمع إنشاءه فى شرق أوربا، حيث أُجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول–إم (إس إس –١٢م٢) فى أبريل ٢٠٠٤. كما قامت روسيا بإطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذو رؤوس متعددة من طراز (أر إس ٢٤) وذلك فى ٢٩ مايو ٢٠٠٧، وأعتبره الرئيس بوتين ثورة فى هذا المجال.

ثالثاً: دلالات العقيدة العسكرية الجديدة:

للعقيدة العسكرية الروسية وما تضمنته على النحو السابق بيانه، مجموعة من الدلالات التى تتعلق بمكانة روسيا دوليا وإقليميا، والتوجهات العامة الحاكمة لسياستها الخارجية والدفاعية حتى عام ٢٠٢٠.

أولها، أن العقيدة العسكرية الجديدة وما تضمنته من إشارة إلى التهديد الذى تمثله سياسات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطى على المصالح والأمن الروسى لا تعنى عودة إلى أجواء الحرب الباردة، أو التخلى عن الشراكة مع الولايات المتحدة، ولكن محاولة بناء علاقات متكافئة وشراكة كاملة غير منقوصة مع الولايات المتحدة وحلفائها تتضمن احتراماً من جانبهم لأمن ومصالح روسيا. وهى تعبير عن رغبة القيادة الروسية فى التأكيد على مكانة روسيا كقوة كبرى وكونها لاعبا دوليا لايمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومى. فروسيا ترفض انفراد الولايات المتحدة بإدارة الشأن الدولى والإقليمى، ومحاولة تأكيد هيمنتها ونفوذها فى منطقة مازالت روسيا تعتبرها مجالها الحيوى سواء فى شرق أوربا أو فى منطقة الكومنولث.

فقد مثلت منطقة شرق أوروبا دوما أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومى الروسى، وكانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا على وجه الخصوص هى البوابة التى عبر من خلالها الغزاة إلى روسيا على مر العصور. ورغم التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ووجود الصواريخ عابرة القارات، لم تفقد أوربا الشرقية أهميتها كمنطقة عازلة بين الاتحاد السوفييتى سابقاً وروسيا حالياً وأى محاولات للعدوان عليها من غرب أوربا بواسطة الأسلحة التقليدية أو النووية التكتيكية. ومن هنا كانت الأهمية الحيوية التى مثلتها منطقة شرق أوربا لروسيا، كخط دفاع أول ضد أى عدوان من غرب أوربا وكذلك للحيلولة دون تفجر النزاعات بين الجماعات الأثنية أو الدينية أو القومية المختلفة فى منطقة وسط أوربا والبلقان، والتى كانت دوما الشرارة الأولى لاندلاع الحروب الكبرى التى امتدت لتشمل أوربا وروسيا. وقد اقترح الرئيس مدفيديف عام ٢٠٠٨ عقد اتفاقية للامن الاوربي للحفاظ على السلام والاستقرار في اوربا والذى يجب أن لا يرتبط بدولة واحدة او منظمة دولية واحدة من وجهة النظر الروسية.

ثانيهاً: أن هناك توجه حاسم لاستعادة مكانة روسيا والدفاع عن مصالحها فى منطقة الكومنولث، التى تعتبرها روسيا إمتداد طبيعى لها، ولأمنها القومى بمفهومه الواسع، على أسس جديدة من الشراكة والتعاون وليس الهيمنة أو أستخدام القوة. الأمر الذى أدى إلى تراجع النفوذ الأمريكى فى المنطقة وتنامى المد الروسى مرة أخرى خصماً مما حققته الولايات المتحدة على مدى ما يزيد عن عقد ونصف.

فلقد التزمت روسيا الصمت طويلاً إزاء التدخل الأمريكى فى مجالها الحيوى والمتمثل فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، والذى اتخذ أبعاداً ليس فقط اقتصادية ولكن وهو الأهم والأخطر التدخل العسكرى المباشر فى صورة قواعد عسكرية وتعاون عسكرى واسع النطاق مع عدد من هذه الدول. فلم تكن روسيا فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لها بمواجهات عنيفة ولو دبلوماسية مع الولايات المتحدة. ولم تكن قد تعافت بعد من كبوتها على النحو الذى تتيح لها قدراتها الاقتصادية والعسكرية وعلاقاتها مع القوى الأوربية الكبرى مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة. فى هذا الاطار، اتسم السلوك الروسى على الصعيد الخارجى بالحذر وعدم إطلاق التهديدات أو الدخول فى مواجهات غير محسوبة أو مأمونة النتائج مع الولايات المتحدة.

وروسيا، كما هو واضح فى عقيدتها العسكرية الجديدة، عازمة على استعادة مواقع النفوذ التي فقدتها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الى علاقة أكثر تكافئاً بين شريكين على قدم المساواة فى إطار نظام متعدّد القوى ينهى الاحتكار والانفراد الأمريكى في إدارة الشأن الدولى.

ولاشك أن التطورات فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز على مدى السنوات القليلة الماضية، تشير إلى تراجع واضح فى النفوذ الأمريكى، ومن أبرز مؤشرات ذلك ما يلى:

- إنهاء الوجود العسكرى الأمريكى فى قاعدة خان أباد بأوزبكستان. ففى ٢٩ يوليو ٢٠٠٥ وعقب اتهام طشقند لواشنطن بالضلوع فى الاضرابات وأعمال الشغب التى أندلعت في أنديجان فى مايو ٢٠٠٥، والتي أسفرت عن مقتل ١٨٧ شخصا طبقا للبيانات الرسمية، طلبت أوزبكستان من الولايات المتحدة إنهاء وجودها العسكري على أراضيها وسحب قواتها وذلك خلال مدة لا تتجاوز يناير ٢٠٠٦ .
- أعلان الرئيس القرجيزى قرمان بيك باكييف، من موسكو، وعقب لقاء قمة جمع بينه والرئيس الروسى مدفيدف فى فبراير ٢٠٠٩، قرار حكومته بإغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في مطار "مناس" الدولي بالعاصمة بيشكيك. وهو القرار الذى صدق عليه البرلمان القرجيزي في ١٩ فبراير ٢٠٠٩ بأغلبية واضحة (موافقة ٧٨ نائباً من أصل ٩٠ نائباً)، لاعتبارات

موضوعية منها عدم حصول قرجيزستان على المساعدات الأمريكية الموعودة، ومقتل مواطن قرجيزي على يد عسكري أمريكي لم تطله يد العدالة رغم مطالبة قرجيزستان بتسليمه. ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية سعت جاهدة لإجراء مباحثات مع الحكومة القرجيزية بشأن تمديد التواجد الأمريكي في أراضيها، فإنها لم تستطع سوى الوصول إلى اتفاق فى يوليو ٢٠٠٩ لتأسيس مركز لعبور الحمولات غير العسكرية عن طريق مطار "مناس" الدولي الى افغانستان. ولاشك أن الأحداث الأخيرة التى شهدتها قيرجيزستان مطلع أبريل ٢٠١٠، وأطاحت بالرئيس والحكومة لتسيطر على السلطة حكومة مؤقتة من الواضح ولائها لموسكو سيعزز فى المستقبل التباعد مع الولايات المتحدة لصالح التقارب مع روسيا.

- على صعيد أخر يشهد التعاون العسكرى بين روسيا وأذربيجان تطوراً ملحوظاً. فتم توقيع اتفاقية للتعاون العسكري التقني بين البلدين في ٢٧ فبراير ٢٠٠٩ في باكو. وخلال زيارة وزير الدفاع الروسي أناتولي سيرديوكوف لباكو فى أغسطس ٢٠٠٩، تم الاتفاق على رفع تأهيل العسكريين الأذربيجانيين في المعاهد والكليات العسكرية بروسيا. صاحب ذلك فتور فى التعاون العسكرى بين أذربيجان والولايات المتحدة كان من بين مؤشراته إعلان وزارة الدفاع الاذرية يوم ٢٠ ابريل ٢٠١٠ تأجيل المناورات الحربية المشتركة التى كان من المقرر اجراؤها في مايو في اذربيجان وفقا لاتفاقية التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة واذربيجان دون إبداء أسباب. وكانت أخر مناورات مشتركة بين البلدين قد أجريت في ابريل ٢٠٠٩ على مستوى السرايا "الرد الاقليمي – ٢٠٠٩".

- تفعيل منظمة الأمن الجماعي والاتجاه نحو تحويلها إلى حلف عسكرى. والمنظمة هي تحالف عسكري سياسي شكلته روسيا وعدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة هى: بيلوروسيا وأرمينيا وأربع دول من آسيا الوسطى (كازاخستان وطاجكستان وأوزبكستان وقرجيزستان)، وذلك على اساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة فى ١٧ مايو ١٩٩٢، والتى ظلت لسنوات طويلة غير مفعلة، حتى تولى الرئيس بوتين السلطة مطلع عام ٢٠٠٠ وبدء فى اتخاذ خطوات جادة نحو تفعيل التعاون الاستراتيجى بين أعضائها، وتحويلها إلى منظمة ذات أطر مؤسسية واضحة ودور أمنى فاعل فى المنطقة الممتدة من القوقاز مروراً بآسيا الوسطى وحتى أوروبا الشرقية. ويتمثل الهدف الأساسي للمنظمة في التنسيق وتعميق التعاون العسكري السياسي بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة اللازمة، بما فيها العسكرية

للدول المشاركة التي تتعرض لعدوان خارجي. ففي أكتوبر ٢٠٠٧ وقع رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأمن الجماعي أثناء قمتهم في العاصمة الطاجيكية دوشنبيه على بروتوكول يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الأعضاء في حال ظهور تهديد بالعدوان عليها، أو في حالة العدوان الفعلي عليها. كما تم الاتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة للتدريب على تقديم مثل هذه المساعدات أثناء وقوع العدوان. هذا إلى جانب الاتفاقية الخاصة بالمنظومة الإقليمية الموحدة للدفاع الجوي مع بيلوروسيا مما يعني تشكيل قيادة موحدة تقوم بتنفيذ مهمة الدفاع عن الأجواء الروسية والبيلوروسية.

- تعزيز التعاون والاستثمارات المشتركة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز التى تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوربا. ففي مايو ٢٠٠٧، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كل من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى. فتم توقيع اتفاقية مع الرئيس الكازاخى نزاربايف لزيادة كميات النفط الكازاخي المصدرة عبر روسيا إلى أوربا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خط أوديسا– برودي– جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط إشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع. أعقب ذلك توقيع بوتين لاتفاقية مع الرئيس التركمانى بيردي محمودوف لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوربا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان. وأكد محمودوف أنه سيمضي قدماً نحو بناء علاقات أوسع مع روسيا، وتحديداً في مجال تصدير الغاز. ويتضمن ذلك شراء روسيا للغاز التركمانى بأسعار تقل كثيراً عن أسعار بيع الغاز الروسى لأوربا.

وخلال اللقاء الذى جمع الرئيس الروسى الحالى ديمترى مدفيديف فى تركمانستان مع رؤساء كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وهى الدول المطلة على بحر قزوين وتمتلك مع روسيا ٨٧% من شواطئه حيث ثانى أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد منطقة الخليج العربى اتفقت الدول الأربع على التنسيق والتعاون فى مجال الطاقة واستغلال ثروات بحر قزوين.

خلاصة القول، أن العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا جاءت لتؤكد مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولى والإقليمى، وعزمها توظيف قدراتها فى الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها فى الداخل والخارج. ففى ظل عدم الإلتزام بقواعد القانون الدولى، وغياب الضمير الإنسانى،

وسيادة منطق القوة، فإن من يريد هيبة ومكانة عليه التسلح بمقومات القوة ليس عدواناً على أحد ولكن حماية لأمنه ومصالحه وكرامة شعبه.